الجمهوريــة التونسيــة
مجلس نواب الشعب

المدّة النيابية الأولى2023-2027
الدورة النيابية الر ابعة 2025-2026

محضر جلسة لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

عـــدد04

- **تاريخ الاجتماع:** 02 أفريل 2026
- **جدول الأعمال:** الاستماع إلى الجامعة التونسية للمطاعم السياحية
- **الحضور:**

- الحاضرون: 06
-المتغيبون: 04
-المعتذرون: 00

- **بداية الجلسة:** العاشرة و20 دق صباحا **نهاية الجلسة:** الخامسة مساء

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية جلسة كامل يوم الخميس 02 أفريل 2026 خصصتها للاستماع إلى كل من الجامعة التونسية للنزل والجامعة التونسية للمطاعم السياحية للتداول حول مشاغل القطاع السياحي، ولإبداء الرأي بخصوص مقترحي القانونين المتعلقين تباعا بتنظيم مهنة الدليل السياحي، وبإرساء منظومة وطنية للسياحة الاجتماعية.

وفي مستهل كلمته، رحب رئيس اللجنة بالضيوف، موضحا أن هذه الجلسة تندرج في إطار دارسة وضعية القطاع السياحي في تونس وطرح الإشكاليات العامة التي تحول دون تقدمه والبحث عن الآليات الكفيلة للنهوض به.

ومن جهة أخرى، أفاد أنها ستخصص للنظر في مقترحي القانونين آنفي الذكر، منوّها بالأهمية التي يكتسيانها من خلال دعم المبادرات الرامية إلى تكريس الحق في الترفيه والنفاذ العادل لثروات السياحة الوطنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ناحية، وإضفاء المزيد من الاحترافية على مهنة الدليل السياحي عبر تنويع أشكال الإرشاد وإنشاء نظام خاص بمنح الشهادات وتجديدها دوريا من ناحية أخرى.

وأوضح أن هذه الجلسة تندرج في إطار سلسلة الاستماعات التي انتهجتها اللجنة بعد الاستماع إلى جهة المبادرة في مرحلة أولى لتعميق النظر في مقترحي القانونين المذكورين آنفا وللاستئناس والاستنارة بآراء مختلف الأطراف المعنية مما يساهم في إثراء أعمال اللجنة من خلال ما سيقدمونه من ملاحظات ومقترحات تعديل. مؤكدا انفتاح اللجنة واستعدادها لقبول كل الآراء في شأن مقترحي القانونين المعروضين حتى يكونا قانونين تشاركيين وعمليين بالنظر إلى أن القطاع السياحي قاطرة للنهوض بالاقتصاد الوطني وأن عملية إصلاحه مسؤولية جماعية مشتركة.

وخلال الحصة الصباحية، عبّر السيد الحبيب بن موسى رئيس الجامعة التونسية للمطاعم السياحية عن ارتياحه لانتهاج اللجنة منهج التشاور والاستئناس بآراء مختلف القطاعات إيمانا منها بأهمية العمل التشاركي بما من شأنه تذليل الصعوبات والوقوف على جملة المشاكل لإيجاد الحلول اللازمة والكفيلة للنهوض بقطاع المطاعم السياحية الذي يمثل إحدى الركائز الأساسية لتنويع العرض السياحي وتثمين الموروث اللامادي الوطني.

وفي تعرضه لمشاغل القطاع السياحي، أفاد بأنه يمر حاليا بأزمة هيكلية خانقة أدت إلى تراجع عدد من المؤسسات الناشطة، مبيّنا أن النشاط السياحي يرتكز بالأساس على الإقامة

بالنزل في حين أن عديد الدول اعتمدت استراتيجيات مخالفة تعطي مكانة هامة للمطاعم السياحية التي تضطلع بدور محوري في التعريف بحضارة البلاد وموروثها الثقافي الغذائي على المستويين الوطني والمحلي، وأكد في نفس السياق أن نظام الإقامة الكاملة بالنزل أضر كثيرا بقطاع المطاعم السياحية.

خلال النقاش، تمحورت تدخلات النواب حول الصعوبات التي يعيشها مهنيو القطاع، داعين الهياكل المهنية إلى العناية أكثر بجانبي التكوين والتأطير، وأن تولي الأهمية القصوى للترويج للسياحة التونسية لا سيما عبر تثمين الموروث الغذائي التونسي.

كما لاحظ عدد من النواب أن نسبة هامة من المطاعم السياحية أصبحت فضاء لإقامة السهرات ولا تستجيب إلى المعايير المعتمدة في غيرها من الدول مما أثر على صورة السياحة التونسية مقارنة بالوجهات المنافسة كالمغرب ومصر وتركيا، وتساءلوا عن الحلول العملية حتى تسترجع المطاعم السياحية إشعاعها كفاعل أساسي في القطاع السياحي.

وبالنسبة إلى الجانب التشريعي، أجمع النواب على أنه لا بد من إصلاح بعض النصوص التشريعية وشددوا على ضرورة مراجعتها تزامنا مع العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المعقدة فيما يتعلق بإسناد رخص المشروبات الكحولية. واقترح المتدخلون صياغة نص تشريعي موّحد يدمج الموافقة آليا صلب شهادة "التصنيف السياحي"، إضافة إلى إعادة النظر في نظام التكفل الشامل بالفنادق لضمان دفع الحركية الاقتصادية خارج النزل. وأكد النواب أن هذه الإجراءات من شأنها توفير الظروف الملائمة لإقبال السياح على المطاعم السياحية.

وفي هذا الإطار اقترح أحد النواب بعث منصة خاصة لترويج المنتوج الغذائي التونسي. وأشار نائب آخر إلى أنه يجب التفكير في إعداد تصورات جديدة للحفاظ على هذه المطاعم، وطالب بمعرفة عدد المطاعم السياحية وعن المعايير المعتمدة في تصنيفها مثيرا إشكالية السلامة والحراسة فيها.

وعن طبيعة العلاقة القائمة بين قطاع المطاعم السياحية ووزارة السياحة، استفسر أحد النواب إن كانت شكلية أم هناك تواصل، واستوضح عن نيّة بعث برنامج خاص أو خطة عمل واضحة المعالم للنهوض بهذا القطاع، وتعرض إلى إشكالية اختلاف نسبة الأداءات بين المطاعم التابعة للنزل وغيرها من المطاعم السياحية بالإضافة إلى اختلاف التعريفة فيها. وفي هذا الإطار أشار أحد النواب إلى ارتفاع كلفتها.

وفي علاقة بالأكلة التي يقع تقديمها في المطاعم السياحية، تساءل أحد النواب عن الرؤية الاستشرافية للجامعة التونسية للمطاعم السياحية وهل تنوي بعث برنامج إحياء الموروث الغذائي الخاص بكل جهة، مثمنا مخزون تونس الغذائي الثري والمتنوع واقترح أن يكون المطعم السياحي سفيرا ثقافيا للأكلة التونسية.

واستأثرت مسألة التكوين بحيز هام من تدخلات النواب، حيث عبّر البعض عن استيائهم من النقص الفادح في عدد المكونين بسبب تفاقم ظاهرة الهجرة، في حين تساءل البعض الآخر عن برنامج الجامعة التونسية للمطاعم السياحية لتفادي هذا النقص.

وتفاعلا مع استفسارات وتساؤلات النواب فيما يخص الجانب التشريعي، أشار رئيس الجامعة التونسية للمطاعم السياحية أن أزمة القطاع هي ناتجة بالأساس عن ترسانة تشريعية مكبلة ومعرقلة تعود في أغلبها إلى ثمانيات القرن الماضي، موضحا أنها لا تواكب المعايير التنافسية الدولية ولا التطورات المتسارعة التي تشهدها المناطق الأكثر استقطابا للسياح. مضيفا أن كثرة وتشتت النصوص القانونية والترتيبية المنظمة للقطاع تقف عائقا أمام تطوره. إضافة إلى كثرة أجهزة الرقابة على المطاعم السياحية مع غياب التنسيق بينها، وأفاد أن القطاع يخضع تحت إشراف ورقابة متوازية من وزارات السياحة والداخلية والمالية والصحة والتجارة مما يشتت الجهد الاستثماري ويخلق تضاربا في بعض الأحيان في تطبيق الشروط.

كما استنكر من طول وتعقد الإجراءات الإدارية لأن مسار الحصول على التراخيص اللازمة لبعث مطعم سياحي يستغرق عدة سنوات مما يجمد الاستثمار في مرحلة "التأسيس" ويثقل كاهل المستثمر بفوائد القروض. وبناء على ذلك دعا إلى ضرورة التفكير في مراجعة القواعد الجبائية التي تخضع المطاعم السياحية المصنفة إلى ضوابط جبائية صارمة، في المقابل تشهد السياحة تناميا عشوائيا لمطاعم غير مصنفة وقاعات شاي تقدم خدمات متكاملة دون التزام بنفس الأعباء الجبائية.

وجوابا عن التساؤل الخاص عن عدد المطاعم السياحية وتصنيفها، أفاد أن هناك 397 مطعما سياحيا موزعة حسب الجهات، يقع تصنيفها بمطاعم شوكة وشوكتان وثلاث شوكات. ويساهم بـ15%من المداخيل السياحية ويشغل 20 ألف عامل.

وعن إفادته بخصوص رؤية الجامعة الاستشرافية للنهوض بهذا القطاع، بيّن أنه لابد من العمل على تحسين جودة الخدمات بالاعتماد على التكوين لتلافي النقص الحاد في اليد

العاملة من ناحية، وعلى دعم جانب الرقمنة من خلال عرض المطاعم الموجودة في مختلف الجهات والتعريف بخصائص ما تقدمه من أكلات ومميزاتها مقترحا أن يتم تركيز شاشات خاصة في المطارات للمطاعم السياحية من ناحية أخرى. بالإضافة إلى مشاركة تونس في المعارض التي تقوم على تثمين فنون الطبخ التونسي.

وفي ختام تدخله، أكد على أهمية التواصل بين مختلف الأطراف، واقترح تكوين لجنة مشتركة تجمع بين مختلف الأطراف للنظر في الجانب التشريعي والعمل على صياغة نصوص قانونية تنظم القطاع.

وخلال الحصة المسائية، عبّرت السيدة درة ميلاد رئيسة الجامعة التونسية للنزل في مفتتح كلمتها عن ارتياحها لانتهاج اللجنة منهج التشاور والاستئناس بآراء مختلف الأطراف بهدف صياغة قوانين تشاركية تلبي تطلعات أهل القطاع بما من شأنه النهوض بقطاع السياحة الذي يمثل إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني.

وتولت بعد ذلك تقديم عرض مفصل بيّنت خلاله أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي عموما مما أدى إلى تراجع طاقة الاستيعاب من 235 ألف إلى175 ألف سرير حاليا بعد أن تم غلق 164 نزلا تمثل حوالي 30% من النزل المصنفة. وأشارت إلى احتمال استفحال الأمر مستقبلا مع تدهور الوضع الأمني على المستوى الإقليمي، متوقعة تسجيل تراجع في أعداد السياح الدوليين، وأشارت إلى أن تونس ليست بمعزل عن الصدمات الجيوسياسية.

وعلى هذا الأساس، ارتأت ضرورة الانخراط في المجهود الوطني بتضافر جميع الأطراف المعنية لترسيخ صورة تونس كوجهة مستقرة وآمنة مما يجعلها بديلا محتملا للسياح الباحثين عن تجنب مناطق التوتر المباشر. وعبّرت باستياء أن قطاع النزل يعاني على غرار بقية المؤسسات السياحية من صعوبات هيكلية أهمها تداخل الأدوار وسوء التنسيق بين مختلف المتدخلين، موضحة أن السياحة قطاع أفقي يهم عددا من الوزارات على غرار وزارة الثقافة والداخلية والفلاحة والبيئة.

كما أفاد ممثلو الجامعة بأن القطاع يشهد تراجعا في جودة الخدمات المسداة منذ سنة 2011 بسبب عدم الاستقرار السياسي وتواتر العمليات الإرهابية وتفشي ظاهرة العنف السياسي تلتها الأزمة الصحية العالمية التي تسبب فيها وباء كوفيد 19، مشيرين إلى أن هذه العوامل قد أدت إلى تقليص مواطن الشغل وتدني الأجور وتخفيض عمليات الصيانة والتجديد مما انجر عنه تدني جودة الخدمات المقدمة للسائح وضرب قدرة البلاد على

منافسة الوجهات السياحية الأخرى، كما نتج عن ذلك نقص اليد العاملة المختصة وهجرة جزء كبير منها بسبب وجود فجوة بين منظومة التكوين وحاجيات سوق الشغل.

وفي تطرقه لقطاع النقل الجوي، بيّن أنه يمثل العمود الفقري للسياحة العالمية مستنكرا تسجيله اضطرابات لافتة من خلال إلغاء عدد هام من الرحلات الجوية مما أثر على صورة الوجهة التونسية، وبين أن ضعف أداء النقل الجوي الوطني يخلق أزمة هيكلية تهدد الاقتصاد الوطني. وشدد على ضرورة تطوير البنية التحتية للنقل الجوي الداخلي والدولي لاسيما عبر الترخيص لشركات الطيران الراغبة في دخول تونس ولو بصفة استثنائية ورقمنة الخدمات السياحية وتسهيل نفاذ المؤسسات السياحية للتمويل وتحسين جمالية محيط المناطق السياحية عبر تنظيم تدخلات دورية ومتواصلة للنظافة وحفظ شروط الصحة.

وخلال النقاش، أكد المتدخلون أن السياحة قطاع خدماتي يوفر مواطن شغل مباشرة وغير مباشرة، وأشاروا إلى أنه في تحقيق ديمومة القطاع السياحي ضمان لانتعاش الاقتصاد الوطني. وأجمع عدد من النواب على أن تشتت النصوص التشريعية والترتيبية يعرقل الاستثمار ويضعف القدرة التنافسية مقارنة ببعض الدول الأخرى.

وفي ذات السياق، أكدوا على ضرورة تطوير عدد من القوانين البالية الخاصة بهذا القطاع الواعد. ودعوا إلى ضرورة تنويع عرض المنتوج السياحي وتحسين الخدمات لاستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح. وأوضحوا أنه لم يعد بالإمكان التعويل على السياحة الموسمية والشاطئية في ظل اشتداد المنافسة وتراجع المقدرة الشرائية في بلدان الوجهات التقليدية.

واقترحوا في هذا الإطار، خلق أنماط جديدة من السياحة البديلة كالترويج لسياحة الصحراء والواحات والمعالم الأمازيغية في الجنوب التونسي، والسياحة الغابية في الشمال الغربي، والرحلات البحرية السياحية والسياحة الإيكولوجية والثقافية والاستشفائية بالإضافة إلى دعم سياحة المسنين التي تشهد خلال هذه الفترة تطورا كبيرا على الصعيد العالمي.

وبين عدد من الأعضاء تقادم البنية التحتية لعدد هام من النزل مما استوجب إغلاقها، بالإضافة إلى تسجيل نقص فادح في اليد العاملة المؤهلة نتج عن ذلك تراجع في جودة الخدمات المقدمة للسائح.

من جهة أخرى، بينوا أن أغلب المناطق في تونس تزخر بإمكانيات سياحية متنوعة يجب استكشافها واستغلالها وفق مقاربة تنموية اجتماعية تحترم البيئة ولا تستنزف الموارد الطبيعية.

وفي سياق متصل، أشاروا إلى أن تونس تحتوي على مخزون هام من الآثار والمعالم التاريخية القرطاجية والرومانية والعربية الإسلامية. واقترحوا تحديث القطاع بالاعتماد على هذه المقاربة من شأنه أن يساهم في تحقيق توازن تنموي بين مختلف الجهات في تونس.

وأكد أحد النواب على ضرورة اندماج القطاع في التطور التكنولوجي ورواج الأنترنيت وكثافة استعمال شبكات التواصل الاجتماعي، وأنه يمكن التسويق للوجهات والأماكن السياحية في تونس بالاعتماد على المؤثرين على إنستغرام وتيك توك وفيسبوك وغيرها من منصات "السوشيال ميديا".

وفي سياق متصل، اقترح نائب آخر الاعتماد على متعهدي الرحلات ووكالات الأسفار العالمية وعلى وسطاء عالميين لاستقطاب السياح الغربيين من خلال بث أفلام ترويجية قصيرة لأغلب المناطق التي تحتوي على مخزون أثري وثقافي وأيكولوجي. معتبرا أن الترويج لصورة قطاع سياحي مزدهر يمثل أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد التونسي ويساهم بحيوية في خلق الثروة ومواطن الشغل ويدعم جهود الدولة التنموية بما يدره من مداخيل أغلبها بالعملة الصعبة.

وفي علاقة بقانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة، استفسر النواب عن تداعيات تطبيقه في القطاع السياحي.

وفي تفاعلهم مع ملاحظات النواب، بين ممثلو الجامعة التونسية للنزل أن قطاع السياحة قطاع حساس وهش، وأن النموذج السياحي التونسي يواجه العديد من الصعوبات، ولإنقاذ القطاع لابد من إفراده بحزمة من الإجراءات الخاصة من خلال العمل على تحقيق مقاربة جديدة تقوم على التطوير الكمي والنوعي للمنتوج السياحي، داعين إلى ضرورة تحديث القوانين المنظمة للقطاع ومواكبة الاتجاهات العالمية الجديدة في السوق السياحية العالمية. مؤكدين على ضرورة الارتقاء بالنصوص التشريعية المتعلقة بقطاع السياحة عموما، ووضع إطار قانوني شامل بصفة تشاركية بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية يقوم على مراعاة التنوع والتجديد والاندماج في المحيط الطبيعي والثقافي، ويدعم الاستثمار والابتكار في المجال.

وعن الاستفسار الخاص بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة في قطاع السياحة، أوضحوا أن هذا القانون جديد وهناك العديد من الإشكاليات في تطبيقه خاصة بالنسبة إلى الأعمال الموسمية التي تختلف من 4 إلى 8 أشهر واقترح توضيح بعض النقاط فيه بنصوص ترتيبية.

وعن قراءة أولية لمقترح القانون المتعلق بإرساء منظومة وطنية للسياحة الاجتماعية، بيّن ممثلو الجامعة التونسية للنزل والجامعة التونسية للمطاعم السياحية أن اعتماد النص المعروض غير عملي ويثير العديد من الإشكاليات على المستويين الواقعي والقانوني حيث سيزيد في استفحال أزمة القطاع السياحي ويؤدي إلى مزيد نفور المستثمر الداخلي والأجنبي وبالتالي تراجع العائدات من العملة الصعبة، وأضافوا أن إلزام المؤسسات السياحية الخاصة بتخصيص حوالي ثلث طاقتها الخدمية لفائدة فئة اجتماعية معينة يناقض جملة من المبادئ كحرية التعاقد وحرية الاستثمار ويتعارض مع قانون المنافسة والأسعار. واقترحوا أن يكون انخراط المؤسسات السياحية في منظومة السياحة الاجتماعية اختياريا مقابل حوافز مالية وجبائية. كما دعوا إلى تطوير طاقة استيعاب السياحة الداخلية عبر إيجاد حلول للمؤسسات الفندقية المغلقة وتهيئة الشواطئ والفضاءات العمومية المناسبة للعائلات والعناية بالمحيط من حيث نظافة الشواطئ عن طريق المندوبيات الجهوية وأكدوا على وجوب التنسيق بين وزارات البيئة والنقل والثقافة والصحة.

وفي ختام الجلسة، ثمن الأعضاء ما جاء في تدخلات الضيوف بخصوص مقترح هذا القانون وجددوا حرصهم على ضرورة التسريع في تغيير واقع قطاعي النزل والمطاعم السياحية والإسهام في الارتقاء بالمنتوج السياحي التونسي من خلال طرح مقترحات عملية لإصلاح النصوص التشريعية المنظمة للقطاعين وتذليل العقبات التي تواجه المهنيين، دعوا إلى مواصلة النظر في مقترح هذا القانون مع الأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات والاقتراحات التي تم تداولها في سبيل أن يكون هذا المشروع محل توافق ملبيا لتطلعات جميع الأطراف.

رئيس اللجنة　　مقرّر اللجنة